أزواج و أفكار

د. فائقة حبيب
مستشارة نفسية وأسرية
drfaiqah@hotmail.com

التقييم -2-

لقد اتفقنا في هذه الزاوية على أن تكون غاية كل منا وهدفه الوصول إلى تحقيق رضا الله عز وجل، ولذلك فقد حرصنا على تزويد الأزواج والزوجات بالعديد من الأفكار والمهارات التي حاولنا تقييمها في الأفكار السابقة ، وفكرتنا اليوم هي تحليل لردود وإجابات الأزواج والزوجات على الأسئلة التي طُرحت في يونيو السابق، وتمت مشاركة العديد منهم مشكورين من خلال البريد الإلكتروني، وتزويدي بالعديد من المناقشات والمحاور الجديرة بالاهتمام التي أُثيرت من قبلهم وأود طرحها في فكرتنا اليوم.

بدءا أن نتذكر ما وجهنا به الرسول الكريم (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عزوجل وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حُكمهم وأهليهم وما ولوا).

وإذا أردنا أن نعيد إلى أذهاننا معنى التقييم المقصود(فهي عملية تهدف إلى تحسين الأداء والتعرف على ما تم إنجازه في مرحلة معينة،ويحصل الفرد من خلالها على معلومات وبيانات عن أداء الزوج أو الآخرأوالعلاقة الزوجية بكاملها، وإذا تمكنا من إعادة النظر في برامج العلاقة الزوجية وسياساتها وفي مدى صلاحية التنظيم الداخلي لها لا بد من إجراء عملية التقييم للإسهام في تطوير القدرات الذاتية لكلا الزوجين لأنه يبصرهم بجوانب ضعفهم ويدلهم بصورة تلقائية على معالجة مظاهر الضعف لديهم ويساعد في تشجيع وإثابة الأزواج والزوجات ذوي مستوى الأداء المرتفع).

التقييم السابق

تم تقييم الأزواج والزوجات لأنفسهم وإدارتهم لمؤسستهم الزوجية، إذ تعرف كل منهم على ما لديه من قيم ومهارات وما لدى شريكه في هذه المؤسسة وعلى حاجاته ودوافعه، وبعد تحليل هذه العملية الواقعية من خلال إجابات الأزواج والزوجات والتي أسفرت نتائج الإجابات على مؤشرات مهمة ندرجها وفقا لتسلسل تكرار الفقرات من الأعلى للأدنى والتي حصلت على نسب تراوحت بين (94 ٪ - 68 ٪) وكما يلي:

	هـــل	نعم
1	بدأ أحد الأزواج أو كليهما بزيادة الثقة في ذاته وفي الآخر؟	94%
2	تصرّف كل زوج على نقاط قوته وضعفه، وعلى إيجابيات زوجه وسلبياته؟	93%
3	شعر أحد الأزواج أوكليهما بوجود تحسن في مهارات التعامل مع الذات والآخر؟	89%
4	تم توزيع الأدوار والمهام والمواقع بين الأزواج وأفراد الأسرة كافة؟	87%
5	شعر كل زوج بالسعادة من خلال تنظيم أفكاره ونظام حياته الأسرية و في استقراره النفسي والاسري؟	81%
6	تم تحديد الخطط المناسبة لسمات شخصيات الزوجين معا وفقا للظروف المحيطة بهم؟	81%

وبهدف تفعيل عملية التقييم وزيادة الاستفادة للمرحلة المقبلة وتطوير أدائنا الزواجي والأسري، لا بد من تحليل الأفكار التي طُرحت بشكل واقعي بعيدا عن المثالية أو النظرية إذ تبين لنا الآتي:

أن الثقة قد ازدادت بين الأزواج الذين تابعوا الأفكار وأجابوا على هذا التقييم، بينما لم نتعرف على الأساليب التي تم اتباعها من قبل أحد الزوجين أو كلاهما في تعزيز الثقة في ذاته وفي الآخر وهل كان هذا الارتفاع بنفس النسبة للزوجين أو لأحدهما دون الآخر؟؟

لا بد لهم من التعرف على أنواع الثقة التي ازدادت بينهم، وهل اقتصرت على ثقتهم بالذات فقط أم بالذات وفي الآخر وهل انعكس ذلك على علاقتهما بمن حولهم من أفراد الأسرة؟؟

وإذا تعرف كل زوج على نقاط قوته وضعفه وعلى إيجابيات زوجته وسلبياتها، كما جاء في إجابات القراء وهي إحدى النقاط الهامة فعلا في عملية التقييم و احد الأساليب الفعالة في تقبل الآخر وإعادة بناء العلاقة الزوجية على أسس متينة ومتسامحة وناجحة، فهل سيتم استثمارها في تطوير العلاقة الزوجية؟

ولا بد لنا أن نعترف بعدم وجود الكمال لدى أي فرد منا والجميع يتسمون بوجود هذه النقاط، إلا أنه قد يتميز أحدنا عن الآخر بنوع الإيجابيات أو أهمية نقاط قوته وتأثيرها المباشر في تطوير ذاته وعلاقته الزوجية ولذلك لا بد من تعزيز نقاط القوة والإيجابيات وتذكرها باستمرار ومساعدة الفرد لذاته ولزوجه بالتغلب على نقاط الضعف أو السلبيات وتغييرها في بعض الأحيان وتجاهلها في أحيان أخرى.

أما الفقرة الثالثة فهي نتيجة طبيعية عند ازدياد الثقة ومعرفة السمات مما يؤدي إلى انعكاس ذلك بالتأكيد على كل زوج وتغيير نظرته إلى ذاته وتحسن علاقته مع ذاته والآخر باتجاه السعي لبذل المزيد لإحداث التغييرات واستثمار الطاقات التي تعرَّف عليها لانجاح علاقته الزوجية.

وبعد الوصول إلى هذه الدرجة من الصراحة والثقة سيتقبل كل زوج دوره ويعمل جاهدا لتوزيع الأدوار واحترامها والقيام بها على أكمل وجه.

أما الفقرتين (شعور الأزواج بالسعادة من خلال تنظيم أفكاره ونظام حياته) و(تم تحديد الخطط المناسبة لسمات شخصيات الزوجية معا وفقا للظروف المحيطة بهم) ، وترتبط السعادة والتخطيط المناسب لسمات شخصيات الزوجين ولسمات علاقتهما من الأهداف التي نسعى جميعا لتحقيقها والوصول إليها.

ولا تقتصر عملية التقييم على مجال دون آخر ، أو فرد دون آخر، بل العكس فإنها تخص الفرد والآخرين في المجالات المختلفة، ومن أهم هذه المجالات هي علاقة الفرد مع ذاته وعلاقته مع الزوج الآخر أفراد أسرته ، ومن ثم علاقته المهنية والاجتماعية وغيرها.

وذلك يدلنا على أننا نستطيع التحكم بطريقة تفعيل أنظمتنا الأسرية والزواجية من خلال العديد من الأساليب منها مراجعة الأفكار وتطوير الخطوات التنفيذية، وعليه لا بد من التساؤل هل يشكل التقييم نقطة للانطلاق بالإيجابيات واكتشاف المحاسن؟؟ أيا كانت الإجابة!!

فإن عملية التقييم لا ترتبط بالحساب والعقاب بل بالتطوير والارتقاء ولا بد لها أن تنطلق من حرص كل من الزوج و الزوجة على مؤسستهم الزواجية وحرصنا معهم على تحقيق ذلك، والسعي لتأسيس قواعد تُعين الفرد على تحقيق الانسجام بينه وبين قيمه وقيم الزوج الآخر واتجاهاته، واندماجه مع مؤسسته الأسرية والزواجية إضافة لتفاعله مع مؤسسته المهنية، والتطلع والانتباه إلى ديناميكية الفرد العميقة التي تحرك حاجاته وتدفعه إلى إشباعها.

إذ يتفق أغلبنا أن لكل فرد أوعلاقة إنسانية ومنها العلاقة الزوجية العديد من الأهداف والأفكار والقيم والاتجاهات والسبل والوسائل التي تعينهم إن شاء الله على إسعاد أنفسهم وأسرهم، وتقرب وجهات نظرهم وتنمي قدراتهم للتعامل مع بعضهم وتعينهم على تجاوز مشكلاتهم أو اختلافاتهم أو حتى سلبياتهم وتذكرهم أحيانا ببعض الأسس والقيم التي نهج عليها السلف الصالح وأجدادنا وكانوا ينعمون بالرضا والاستقرار، والتعرف أيضا على فنون العلاقة الزوجية في تراثنا الإسلامي والعربي التي كانت وما زالت رائدة بين تجارب العالم ، فضلا عما تحدثه من تكيف وتناغم بين الأزواج والزوجات باعتمادهم منهجية العقيدة في التسامح وإيجاد الأعذار للزوج الآخر، إذ قال الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضي منها آخر).

تغيير وتجريب

وقد أضاف الأزواج والزوجات فقرتين من خلال إجابات أغلبهم ، الأولى متعلقة بوجود متنفس جديد للأسرة لمناقشة مشكلاتهم وسببا لبدء الحوار من خارج العلاقة الأسرية وليس من أفكار الزوجين تم تقبلها من قبل الزوج الآخر بهدف التطوير والتغيير والتجريب أحيانا، والفقرة الثانية وجدوا من يستمع لمشكلاتهم دون أن يتعرف على هويتهم أو يضطروا للذهاب إليه وهو (بريد الزاوية الإلكتروني) والإجابة على جميع استفساراتهم ومناقشة مشكلاتهم التي يمرون بها، وسنستمر في تلقي رسائلكم وتساؤلاتكم، آملين إعلامنا عن عدم ممانعتكم نشر خلاصة رسائلكم دون الإشارة من قريب أو بعيد لسمات شخصياتكم في الأفكار القادمة إن شاء الله مع المحافظة على السرية التامة لخصوصيتكم.

وأذكركم بحديث رسولنا وحبيبنا وقدوتنا محمد (صلى الله عليه وسلم) (خير الأعمال أدومها وإن قل)، فإذا بدأنا بالتقييم والتغيير تعرفنا على نتائج أدائنا لنصل إلى الشعور بالنجاح والاستقرار ونتجاوز أزماتنا بإذن الله. لنستمر ولا نقف عند نقطة النجاح ولنسعى للتطوير دائما.

وإلى مرحلة جديدة وأفكار مستقاة من الواقع استودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه

هـو

تضيع حروفي
في خضم الحزن..
أدور ألماً
في متاهاته..

هي

ابتسم..
ارم أوهام الحزن..
فما أشجع الخطوات
على دروب الوجع..

الاتحاد تفتح ملف الزواج من اجنبيات 2-5

الزواج من الأجنبية.. الأسباب والنتائج

الاتحاد النسائي العام: قضايا الأسرة الإماراتية من أهم أولوياتنا

باتت قضية الزواج من الأجنبيات واحدة من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع، وتترك آثارها السلبية على كافة الأصعدة، وفي شتى مجالات الحياة المجتمعية. ولو كان ضررها يقتصر على الفرد نفسه لهان الأمر لكنه يمتد الى الأطفال الذين أصبحوا يتحدثون عربية هجينة، مكسرة، لا علاقة لها باللهجة المحلية، والنساء اللواتي يشهد محيطهنَّ نسبة عالية من العنوسة، ناهيك عن المشاكل والآفات الاجتماعية الأخرى مثل التفكك الأسري، والمخدرات، والانحراف بأنواعه الأخرى، والتسيب والتخلف الدراسيين، والابتعاد عن القيم العربية الأصيلة وعن الدين الإسلامي الحنيف. كل هذه المصائب يمكن تقنينها والتخفيف من آثارها المهلكة لو فكر كلٌّ منا في مسؤوليته تجاه هذه القضية الخطيرة. نحن هنا لا ننكر على الإنسان حقه في الزواج بمن شاء بقدر ما ندعوه الى الوعي والتعقل في اختيار شريكة حياته عملا بهدي النبي الكريم وسنته المطهرة، وقواعد الشرع التي أكدت على ضرورة توفر شرط المنبت الحسن والسلوك القويم والكفاءة في الأخلاق والنسب والمال عند الزواج. فقد فضل صلى الله عليه وسلم ذات الدين على الأسباب الأخرى التي تنكح المرأة من أجلها، وعليه، فإن الكفاءة الاجتماعية تعتبر من تحصيل الحاصل لا سيما ونحن نعاني مشكلات كثيرة على صعيد التركيبة السكانية وما تشهده من خلل يعترف به القاصي والداني.

إن الاتحاد إذ تفتح ملف الزواج من الأجنبيات إنما تنطلق من ضرورة قيام وسائل الإعلام بدورها في هذه القضية، وتنبيه الجهات والمؤسسات والدوائر وكل من يحمل في قلبه غيرة على هذا الوطن الى ما ينبغي عليها فعله في سبيل توعية الناس حول مخاطر هذه المسألة، وآثارها، وسلبياتها وما تمارسه في المجتمع من تغريب يطال أهم فئة نعتمد عليها في بناء الوطن والمستقبل.

خديجة الكثيري:

يسعى كل مجتمع ينشد الأمن والاستقرار المجتمعي والأسري، فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية بشكل خاص، إلى تحقيق التماسك والترابط الاجتماعي، وتوثيق عرى المجتمع، بكثير من الوسائل، ومنها النسب والمصاهرة، ويكون ذلك بالزواج. ويعتبر الزواج وسيلة الإنسان لبناء الأسرة التي يقضي فيها حياته، يرعاها وترعاه، وتكون بيئة للتنشئة على أسس وهوية وطنية ودينية واجتماعية وثقافية واحدة، ولكن عندما يختل أحد هذه الأركان يكون الخلل مباشرة نتيجة الزواج غير المتكافئ ومنها الزواج من أجنبيات، والذي أصبح إحدى الظواهر السلبية الخطيرة التي تهدد النسيج الاجتماعي والتركيبة السكانية خاصة للمجتمعات ذات الكثافة العددية القليلة مثل مجتمع الإمارات. ويعد الزواج من أجنبيات واحداً من أبرز المشكلات التي يتم تداولها في المجتمع الإماراتي باعتبارها أساساً لمشكلات أخرى كثيرة، وبالنظر لأهمية وخطورة هذه الظاهرة التي باتت تهدد هوية المجتمع، بدأت جهات مسؤولة من أعلى المستويات بالتوجيه لتبني حملة شاملة للتصدي لظاهرة الزواج من أجنبيات، فكان لابد من غطاء قانوني متكامل يحد من هذا الزواج أو يقنن عمليته، وبذلك جاءت هذه المبادرة التي طالما انتظرتها الأسرة الإماراتية التي أصبحت الضحية الأولى لهذه الظاهرة.

تعتبر مبادرة قرينة صاحب السمو رئيس الدولة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام والتي دعت فيها الاتحاد النسائي العام للتركيز على ظاهرة الزواج من أجنبيات، وعمل الدراسات الإحصائية اللازمة التي توضح النسب الحقيقية ثم أسباب هذه الظاهرة وآثارها ونتائجها، ووضع آلية عمل متكاملة تكون على رأس أولويات عمل الاتحاد النسائي العام في الفترة المستقبلية، وذلك لإيجاد الحلول والسبل السليمة لعلاج هذه الظاهرة، التي تفشت في الآونة الأخيرة بشكل مخيف وبات تقلق المجتمع الإماراتي وتخلق الكثير من المشاكل. هذه المبادرة الكريمة لسموها هي إحدى الضرورات الملحة في الوقت الحاضر، بعد انتشار ظاهرة الزواج من أجنبيات وإفراز هذه الظاهرة للعديد من المشاكل والنتائج السلبية على واقع مجتمع دولة الإمارات، كما جاءت مبادرة سموها كفيلة بأن تشكل حملة مجتمعية ضد هذه الظاهرة، بتعاون كافة الجهات المعنية بالدولة من وزارة العمل ووزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الإعلام والثقافة ومؤسسة صندوق الزواج، بالإضافة إلى الاتحاد النسائي العام الذي سيتبنى عملية تتبع الظاهرة بكل أبعادها المختلفة، ليحاول بشكل تدريجي وضع الحلول ومحاولة الحد منها، وهو ما تعود عليه الاتحاد بتبني معالجة كل ما من شأنه أن يؤثر على استقرار الأسرة الإماراتية.

الاتحاد النسائي العام

كثيرة هي القضايا الاجتماعية التي يتبناها الاتحاد النسائي العام، كونه الصرح الذي أخذ على عاتقه مسؤولية مواجهة تلك القضايا، والذي تكفل من هذا المنطلق بالبحث والتحري عن أسبابها، ثم محاولة حلها بتعاونه مع كافة الجهات الرسمية المختصة، ومن تلك القضايا المعني بها الاتحاد النسائي العام وبشكل مباشر هي التي تتعلق بهموم الأسرة الإماراتية، والتي تمس بشكل مباشر المرأة الإماراتية، ومن ثم ترمي بظلالها على الأطفال، الذين هم أكثر من يكونوا عرضة للتأثر والتضرر من كل قضية ومشكلة تنشأ في إطار الأسرة. ومن الأمور التي تبناها الاتحاد النسائي مؤخرا، وكان لها أكبر الأثر في حياة الأسرة الإماراتية، وحقوق المرأة بشكل خاص، هو قانون الأحوال الشخصية، الذي استطاع الاتحاد النسائي التسريع بالنظر فيه، وإقامته بما يضمن حقوقا كثيرة للمرأة، ربما كانت غير معترف فيها قبل ذلك.

أما اليوم فنجد أن الاتحاد النسائي العام تقدم خطوة كبيرة ومهمة في تبنيه لقضية من أكثر القضايا التي تؤرق المجتمع الإماراتي والمجتمعات الخليجية والعربية بشكل عام، فجميع مجتمعاتنا وخاصة مجتمع الإمارات، يعاني من ظاهرة الزواج من الأجنبيات، بمعنى زواج الشباب المواطن من زوجات أجنبيات، حيث شكلت هذه الظاهرة في آخر إحصائية لمؤسسة صندوق الزواج 60٪ من نسبة الزواج بشكل عام، وقد شرع الاتحاد النسائي العام بمجرد تلقيه لتوجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بوضع هذه الظاهرة على رأس أولويات اهتماماته وعمله وجعلها محورا لإجراء الدراسات والأبحاث للتعرف على الأسباب التي تدفع المواطنين للزواج من أجنبيات، في وقت ارتفعت فيه نسبة العنوسة بين الفتيات المواطنات، وبالفعل أكدت سعادة نورة السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام أن الاتحاد قام بمخاطبة الجهات المعنية في الدولة لإبداء أرائها حول السبل الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة، وأشارت إلى انه تم تجهيز استمارات الاستبيانات التي سيتم توزيعها على الجمعيات النسائية والجهات المعنية، وإعداد برامج وخطط البحث والاستقصاء لهذه الظاهرة، والاسترشاد بالتجارب والتشريعات والقوانين في الدول الخليجية بهذا الشأن، بالإضافة إلى الاستعانة بالقوانين المطبقة في الدول العربية والإسلامية بهذا المجال، وتنظيم حملات توعية واسعة للأسر والشباب والشابات المواطنين.

العنوسة والطلاق

ولما كانت ظاهرة الزواج من أجنبيات هي إحدى أهم الظواهر التي بادرت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك بضرورة البحث فيها، وتبنى الاتحاد النسائي العام القيام بعملية دراستها، كان من الطبيعي أن يكون ذلك بسبب القضايا والهموم التي خلفتها هذه الظاهرة، بل أن مشاكلها قد تفاقمت بشكل يقلق المجتمع الإماراتي، كما ظهرت آثارها جلية على كل أفراد الأسرة والمجتمع، ثم ترتبت عليها الكثير من النتائج، التي بالتالي أصبحت في حد ذاتها مشكلة، وبعد أن تفاقمت تلك المشاكل، وطفت على سطح المجتمع وعمت أرجاء كل بيت في الإمارات، تحولت إلى ظواهر، لا تقل في حجمها وأثرها عن ظاهرة الزواج من أجنبيات، كونها من مخلفاتها ونتائجها، فأصبحنا اليوم نعاني بسببها من التفسخ الأسري وضعف الانتماء والهوية الوطنية والتسيب، وتخلف الأطفال العاطفي والنفسي والوطني، ثم الأخطر من ذلك ظاهرتي العنوسة والطلاق.

فطبقا لما أشارت إليه إحصائية للزواج في الإمارات، فإن هناك نسبة حللت الزواج بالأجنبيات تصل إلى 60٪ من بين جميع حالات الزواج في المجتمع، ونتج عن ذلك مايقارب 70٪ من العنوسة بين فتيات الإمارات، وما يقارب 60٪ من ظاهرة الطلاق من بين الزيجات الأجنبيات، ولنا أن نتخيل حجم المشاكل التي ظهرت بسبب النسبة الأخيرة والتي ثمنها الضحية الأولى وهم الأطفال، أما النسبة قبل الأخيرة، فهي أيضا مشكلة قائمة وعائمة على سطح كل بيت إماراتي، وهذا يشكل أكبر الأثر والضرر على المجتمع، كون أعداد كبيرة من فتياته المواطنات يقبعن في البيت دون زواج، في أن زوجة المواطن أجنبية وتتمتع بحقوق من وزارة العمل أو غيرها من الإعانات على حساب الزوجة المواطنة.

لذلك كان النظر في ظاهرة الزواج من الأجنبيات بهذا الاهتمام وهذا المستوى الرفيع من الحرص، والذي أولته قرينة صاحب السمو رئيس الدولة وتبناه الاتحاد النسائي وشرع فعليا في اتخاذ ما يلزم اتخاذه لدراسات أولية وتجميع للتساؤلات والفرضيات والإطلاع على التجارب والدراسات السابقة وغيرها من الأمور، لهو كفيل بشعور اجتماعي مجتمعي بأهمية الوقوف ضد هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها تدريجيا، إلى أن نتخلص منها نهائيا.

تفاعل واستجابة

ومن الملاحظ في مثل هذه الظاهرة التي بدأ يعاني منها المجتمع الإماراتي منذ وقت كبير، وعلى الرغم من وضعها في دائرة القضايا المؤثرة في ساحة الأسرة الإماراتية، إلا أن جدية طرحها في هذه الفترة جاءت قوية وذات أهمية، بسبب مبادرة من سموالشيخة فاطمة بين مبارك قرينة صاحب السمو رئيس الدولة رئيسة الاتحاد النسائي العام، والتي تولي قضية الأسرة الإماراتية جل اهتمامها، فما كان من الاتحاد النسائي العام إلا أن يتبنى دراسة هذه الظاهرة كونها تمس المواطن وانتمائه ووطنيته، ومن هذا المنطلق تفاعلت معظم الجهات المعنية تجاه هذه المبادرة، كما استجاب معظمها لطلب الاتحاد النسائي ومخاطبته للإطلاع على دراستهم وبحوثاتهم الخاصة بهذه الظاهرة، ولإبداء أرائهم حول السبل الكفيلة بمعالجة ظاهرة الزواج من أجنبيات، كما تفاعلت الأوساط المجتمعية المهتمة، التي ترى في مبادرة سمو الشيخة فاطمة وتبني الاتحاد النسائي العام الحل الأمثل للحد من هذه الظاهرة في المستقبل القريب.

أسباب عديدة

من أساسيات الدراسة والبحث العلمي، هو وضع التساؤلات والفرضيات، وربما يبقى التساؤل الأول في ظاهرة الزواج من أجنبيات، هو ما السبب في ظهور هذه الظاهرة، وتنكشف بشكل واضح، أن الأسباب عديدة، سواء من جانب الزوج المواطن أو من جانب الزوجة الأجنبية، فالاثنان هاربان من مشكلة، ليتسببان في مشكلة أكبر، ومن الأولى بنا ونحن نضع حلولا ومعالجة لهذه الظاهرة، أن نبدأ بعلاج تلك الأسباب أولا، والتي أصبحت معروفة للجميع.

أرقام مخيفة

عندما نسمع أن نسبة الزواج من أجنبيات تشكل من النسب العامة للزواج في الإمارات، ما يقارب 60٪، فهذه مشكلة، وعندما نعود لنكتشف أن نسبة الطلاق العامة في الإمارات، يشكل منها الطلاق من أجنبيات ما يقارب 60٪ أيضا فهذه مشكلة أكبر، فما ذنب الأطفال إن وجدوا!!.. وكيف تترك هذه الزوجة تنعم بالمميزات التي تنعم بها المواطنة، وتفقدها مواطنة أخرى، ولكن يبقى الأمر من ذلك والمشكلة الأكبر، هي أن آخر إحصائية تناولتها الجهات الرسمية تشير أن نسبة العنوسة بين فتيات الإمارات بلغت ما يقارب 70٪!!

شرفة

لغة وثقافة ..ضائعة !!

ما خرجنا به الأسبوع الماضي من نتائج لاستفتاء أُجري في إحدى الدول العربية هو بالتأكيد لا يختلف كثيراً لدينا..فالنتيجة التي يمكن أن يخرج به استفتاء كهذا، لو أُجري هنا هي نفسها وإن اختلفت شخوصها وظروفها. وهذا في الحقيقة مؤشر خطير يدق مسماراً في نعش الثقافة والشخصية العربية والإسلامية، التي نعمل ليل نهار من أجل إعدادها الإعداد السليم ونحرص لتحقيق ذلك على صرف مئات الملايين من الدراهم لاستقطاب الخبراء والاختصاصيين واجتماعات ولقاءات وخطط لا تنتهي، ما بين خطة خمسية وخطةٌ عشرين عشرين!! وربما نسمع في القريب خطة ''مدى الحياة''!!

ما نتيجة كل تلك الخطط إذا فشلنا في تعليم أبنائنا كيف يحافظون على لغتهم الأصلية أمام لغات دخيلة؟ نعم نسعى بالتأكيد إلى العمل بمقولة ''من عرف لغة قوم أمن شرهم''، وأيضاً لاعتبارات تتعلق بظروف التخاطب مع العالم في مختلف المجالات العلمية والفكرية في الوقت الذي أصبحت فيه لغة التواصل الرئيسية هي الإنجليزية. في المقابل، يجب أن لا يدعونا ذلك إلى التخلي عن لغتنا الأولى وتجاهلها، بل وصل الأمر عند البعض إلى التحدث بتفاخر لبعضهما البعض وبصوت قُصد به إسماع الآخرين باللغة الإنجليزية وهما إماراتيان أباً عن جد!! اعتقاداً ويقيناً منهما أن التحدث باللغة الإنجليزية ربما تجلب الغنى وقوة الشخصية والاحترام بين الناس، وربما السعادة الدائمة وراحة البال في الحياة!!

المشكلة ليست فيمن يتعلم اللغة الإنجليزية وإنما في تلك المدارس التي تُؤسس تلك القواعد الهشة وتزرع بذوراً ربما لا ننتظر منها ثماراً يانعة إن كانت تجهل ''خالد بن الوليد'' وتعرف ''توم كروز''!! إن كانت لم تسمع بقائد يُدعى ''صلاح الدين الأيوبي'' وتحفظ عن ظهر قلب تاريخ وحياة ''راغب علامة''!! لم تسمع باسم ''المتنبي'' ولكنها تعلم متى تزوجت ''نجوى كرم'' وما هي قصتها مع زوجها!! ما قصة ''راشد الماجد'' مع راقصات الفيديو كليب ، وكيف حازت أغنيته ''يو دان دانه'' على المراكز الأولى في سباق الأغنية!! أي ثمار ننتظرها وبرنامج على شاكلة ''سوبر ستار'' يكتسح البرامج ويحقق ما لم يتحقق في أي زمن!! فعلاً أمر يدعو للضحك بملء الفم.

إبراهيم الأحمد
alahmed70@hotmail.com